

النظرية الاقتصادية

أو اللغة العقلانية لمنظومات التسلط الغربي

د. حسن الضيقة

تمهيد :

يحتل الفكر الاقتصادي موقعاً متميزاً ضمن المسار الفكري العام للنموذج الغربي الحديث. فقد بدأت اطلالة هذا الفكر في مرحلة مبكرة من تاريخ تشكل النموذج، تعود الى القرن السادس عشر، وإستمرت بعد ذلك بالنمو والتبلور لتغدو بنياناً نظرياً متماسكاً، يفرض نفسه بقوة ليس فقط في ميدان الفكر الاقتصادي بل في ميادين « العلوم » الانسانية المختلفة، بما يمتلكه من رصيد تاريخي كبير يطال كليات المسائل ودقائقها في آن معاً. ورغم ما واجهه هذا الفكر في مراحل تشكله من صراعات وتناقضات، فقد تمكن من تشييد نظمة عامة من الافكار والمقولات والمفاهيم أضحت مرجعاً لتحليل وتقييم السياسات الاقتصادية للنموذج. لقد قدم هذا الفكر نفسه بوصفه « علماً »، أي نظرية / مرآة تكشف وتظهر النشاطات الاقتصادية المختلفة، وتضبط العلاقات الأساسية فيما بين أوجه هذه النشاطات. مما يمكنها من بناء نماذج فكرية عاكسة للواقع، تشكل مرتكزاً هاماً لسياسة التدخل في إدارة الوقائع وترشيد الفاعل الاقتصادي في حقل الممارسة. فالنظرية الاقتصادية تطرح نفسها معطى أصيلاً، أي « ما به » تنظر الذات الى موضوعها لتدخل وتتحكم في مسارات الوقائع وسبل المنتجين والمستهلكين، عبر إرساء أسس « عقلانية » لحركة القوى الاقتصادية أخذت عبر مراحل تطورها أسماء وأشكال مختلفة: تراكم الثروة، التوازن الطبيعي والحرية الاقتصادية، تطور قوى الانتاج...

غير انه لا بد لأية مقارنة لهذا النموذج أن تلحظ، ان تعددية تعبيراته وفرادة كل منها، لا يتعارض مع كونها أشكالاً ومراتب لنسق واحد. فالتعبيرات السياسية والاقتصادية والعقائدية قد تتباعد وتتغير وتبادل المواقع وأحياناً أخرى تتناقض، ولكن ذلك لا يُخرج أيّاً منها من المدار التكويني العام الناظم والمهيمن على كافة

ركائز هذا النسق وتحليلاته العديدة. فالجهود الفكرية معنية هنا بتعيين الخاصية الأساسية لهذا النسق والكيفية التي تتموضع بها في كافة أنسجته، ومعالم اصطفاها وتفاعلاتها المتنوعة، فخاصية الطغيان، بما هي الخيط الذي يربط فيما بين شتات هذا النسق تترك أثرها الواضح في طيات مبانيه. بتعبير آخر، إن فريدة أي من تعبيرات هذا النظام، لا تحيله منهجياً الى مستوى أصيل، يمتلك شروط استقلاله عن سائر التعبيرات الأخرى، لجهة الأسس العامة النازمة والمهيمنة. ففريدة المجرى السياسي مثلاً، هي إيقاع تفصيلي، تكمله انجذابها العميق نحو محور النظام، منه تستمد مقومات وجودها وضمن مداره العام تتخصص وتتميز أدوارها.

إن اعتراف الفلاسفة والعلماء الوضعيين (مثالين وماديين)، بوجود علاقة تفاعلية أو جدلية فيما بين مختلف مستويات الواقع لا يجنب مناهجهم مأزقها الأساسي، ذلك أنهم يأسسون على مقدمات تجزئية متنافرة، لا يحكم التبعية بل بحكم الأصالة لينتقلوا في مرحلة ثانية الى ربط مستويات الواقع المبعثرة وتبيان تداخلاتها انطلاقاً مما يتصورونه مفصلاً مسيطراً. تسلم المناهج المثالية بتداخل مستويات الواقع الاجتماعي وتفاعلها على أساس ان البنية الفكرية هي القائدة، بينما يسلّم آخرون بجدلية تفاعل المستويات على قاعدة كون البنية الاقتصادية أو السياسية هي المسيطرة. ويلجأ الملفقون الى الجمع التوليفي بين المدرستين...

إن البحث عن اسباب هذا المأزق، بالاستناد الى ما تقدمه هذه النظريات والمناهج من تصورات متطابقة أو متقابلة يبقينا في حلقة مفرغة مهما جد بنا السير. ان اسباب هذا المأزق يجب أن نبحث عنها فيما يتعدى حدود دوران هذه المناهج، وتوازاناتها العقلانية المستتعبة.

فأسباب هذا القصور المنهجي عند جبهة الوضعيين عائد الى حالة الرضوخ التي يعيشونها في ظل النظام الطغياني، وبالتالي عدم تمكنهم من التقاط ناحيته الفعلية.

فالنظام الطغياني هو محصلة حركة اختلالية للانسان والمجتمع في علاقتها بمراتب الوجود المختلفة، تنفك عبرها العلاقات عن بعضها البعض، فتغيب قسراً مراتب، وتقوى قسراً مراتب وجودات أخرى، مما يؤدي الى تكسر واضطراب قوام الانسان والمجتمع في آنٍ معاً، أي حالة من الضعف والخواء الوجوديين تدفع بها الى أسر هذه المرتبة أو تلك، فيقع الانسان والمجتمع في حالة من حالات الشرك العديدة، حيث تغدو مرتبة وجودية ما محوراً للكون.

إن حالة الاختلال والضعف هذه تولد نزوعاً طغيانياً يسعى للهيمنة وافتراس ما دونه من وقائع، مستخدماً كافة ما يمتلكه من إمكانيات في سبيل ترسيخ وتثبيت نزوعه هذا وجعله نظاماً شمولياً يطال كافة مجاري حياة الفرد والجماعة والأقوام، إن على مستوى تعينهم البدئي أو على مستوى تعلقهم ومقاصد كدحهم.

تأسيساً على ما تقدم، نود أن نلفت الانتباه الى ما يفرضه مسار النظم الطغيانية من قيود مكبلة لشتى أنماط المقاومة التي تبديها القوى المظلومة، ولآفاق مستقبلها. فكل مواجهة مع هذه النظم، أيّاً كانت مقاديرها، خاصة توجيهاً، لا تستند في حركتها الى عنوان توحيد أصيل، ستجد نفسها آجلاً أم عاجلاً في حالة تصالح ورضوخ

لهذه النظم. فلو تتبعنا مسار وغايات خطوط مقاومة نظام الطغيان الحديث، لوجدنا أن العديد منها يرتقي في أفق مقاومته الى هذا المستوى أو ذاك، ليستقر في منزلة هي في الوقت نفسه عنوان تصالحه مع هذا النظام. فالمواجهة التي تدار مع هذا النظام بأفق سياسي أو اقتصادي أو عسكري... سرعان ما تجد نفسها وقد رست في خطواتها عند حدٍ معين يعين لها آفاق التعايش والتصالح والخضوع لهذا النظام من جديد. فقط المواجهة ذات الأفق التوحيدي مع هذا النظام، تستطيع أن تخلق مجاري حراكٍ حرة من أسره، وقادرة على أن تضع حداً لانتشاره وتفتح بالتالي آفاق تغييره الكاملة.

تطمح هذه الدراسة، استناداً الى ما يقدمه النموذج التوحيدي الموحى من معايير ومناهج، إلى تبيان المكانة التي يشغلها الفكر الاقتصادي في سياق تشكل النموذج الغربي الحديث. إنطلاقاً من كون النظرية الاقتصادية تجلٍ خاص لهذا النموذج، تتولى بناء تصور عقلائي شمولي يوجب الاختلال الفعلي للنموذج، عبر عملية معقدة من المسارات الهادفة الى إستكمال شروط مكونات النموذج الاختلائي، وعناصر غلبته وطفغياته على المستوى العالمي.

1. معالم النشأة

شكلت المرحلة « الصليبية » من تاريخ النموذج الغربي الحديث، تجربة اختيارية أولى ذات مردودية عالية على مختلف الصعد. فقد نجحت مبادرة القوى القائدة للمجتمع الاقطاعي، فيما بين القرن الحادي عشر والقرن الخامس عشر، في توليد مشروع عقائدي - سياسي مركزي، وفر للغرب الأوروبي الممزق هوية وإنماء⁽¹⁾. فقد تمكنت الكنيسة، بما تمتلكه من إمكانيات عقائدية واقتصادية وسياسية من جهة، وعلاقات تواصل واحتضان مع مختلف القوى الاجتماعية من جهة أخرى، من ارساء مشروع انقلائي استراتيجي لانقاذ هذا المجتمع من التناقضات التي تعتمل داخله. فقد وحدت الاقطاعيين والفلاحين وقطاع الطرق وسائر فئات المجتمع الاقطاعي تحت لواء مشروعها هذا دافعة هذه القوى نحو تحطيم حدود مداراتها القديمة والخروج من دائرة العزلة والهامشية والتمزق، الى دائرة الانفتاح والمركزية والوحدة داخلياً، والتوسع والسيطرة والتدمير خارجياً. فقد ترسخت خطوط الانقلاب الاستراتيجي لوضعية الغرب الاقطاعي، عبر محطات أساسية من الصراع الحضاري الشامخ مع حواضر العالم الاسلامي آنذاك، إبان الحروب الصليبية المتتابعة⁽²⁾.

إن الانتكاسة الجزئية التي عرفها الغرب بعد تشكل الدولة العثمانية لم تؤد الى عودة الأوضاع الأوروبية الى سابق عهدها. فقد طورت أوروبا بعد هذه المرحلة تجربتها الأولى، متجاوزة نقاط الضعف فيها، لتنتقل الى مرحلة أخرى بدأت معالمها بالتبلور والظهور منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر. فقد اتبع الغربيون في مواجهة الدولة العثمانية سياسة دفاعية ودفعوا كافة قواهم للسيطرة على المحيطات وتطويق العالم الاسلامي، و « بعد أن أحاطوا بالعالم الاسلامي من كل جانب، بدأوا هجومهم على عدوهم التقليدي في عرينه الأصلي »⁽³⁾.

بدأت المعالم الأولى للنموذج الغربي الحديث والتي أرسيت في مرحلة الحروب الصليبية، تتعزز وترسخ منذ القرن السادس عشر فصاعداً. لتكشف عن مرتكزاتها وبنائها وخطوط عملها النهائية. فمع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. كانت قد تشكلت في أوروبا، الدولة - القومية على أيدي القوى الملكية الناهضة. فقد تم توحيد إنكلترا في ظل هنري السابع (1485-1509) كما تم توحيد فرنسا في ظل لويس الحادي عشر (1461-1483).

أما إسبانيا فقد تم توحيدها عام 1469⁽⁴⁾، في الوقت نفسه الذي كانت أساطيل أوروبا تخترق المحيطات وتبدأ بإرساء نظام سيطرتها في أفريقيا وأميركا وآسيا. فقد قطع ديار رأس الرجاء الصالح عام 1487، ووصل فاسكو دي غاما إلى الهند عام 1489، واكتشف كولومبو أميركا عام 1492.

هذه الوضعية شكلت المعادلة الأساسية لتكامل أدوار كل من السلطة الملكية - سلطة الدولة الناشئة، والقوى العسكرية - التجارية - الحرفية الوليدة. فالسلطة الملكية تؤمن، بما تملكه من جيوش عملية توسيع وتثبيت الحقل الاستعماري على المستوى العالمي، ووحدة كيان الدولة على المستوى الداخلي. في حين تنشط القوى العسكرية - التجارية - الحرفية الناشئة لتوفير الثروات النقدية والسلع والابتكارات العلمية والصناعية التي تحتاجها السلطة الملكية في تدعيم قوتها⁽⁵⁾.

في رحم هذه الوضعية، إستكملت معادلات المرحلة السابقة نفسها، على أسس أكثر صلابة وديمومة وفاعلية. أن نظام السيطرة الجديد والذي اتخذ أبعاداً أكثر اتساعاً مما سبقها، وفر للقوى الناشئة والنامية داخله كافة الشروط الملائمة لاستكمال دورة تفكك بنى المجتمع الاقطاعي وبروز معالم بنى جديدة تحملها قوى فنية تعمل على ترسيخ قواها داخل الدولة - الام على حساب البنى القديمة وقواها، وذلك بما يتناسب وآليات اشتغال نظام السيطرة الآخذ في الترسخ والنمو على المستوى العالمي.

2 - النموذج الغربي الحديث: معادلات التكوين الطغياني:

منذ القرن الخامس عشر، بدأت الدول الأوروبية الناشئة بتحطيم أبواب القارات، بكل ما تمتلكه وتتميز به في تلك المرحلة من قوة تدمير نارية⁽⁶⁾، لترسي كل منها حقل إستعباد وسيطرة خارج حدودها متعدد الأوجه، عبر تدمير وتفكيك مراكز الحضارات العالمية المختلفة على مختلف مستوياتها، بدءاً بقواها العسكرية وكياناتها السياسية، وصولاً إلى دوراتها الاقتصادية ولحمتها الثقافية والعقائدية، إن كافة أشكال القهر التي استخدمتها الدول الأوروبية الناشئة من المدفع ووصولاً إلى المبرش، تندرج تحت عنوان أساسي شكل وما يزال القاعدة الذهبية لبنان النموذج الغربي الحديث على المستوى العالمي: وهو الاتجاه نحو مركزة القوة في داخل إطار الدولة - القومية في نفس الوقت الذي تتم فيه عملية تحطيم وتفكيك مراكز القوة في العالم أجمع، وتحويلها إلى أشلاء متناثرة منفكة عن بعضها البعض، لا وجود لأي محور ناظم لها.. إن عملية التدمير والتحطيم هذه، ولدت اختلالاً

أساسياً في بنية التوازن على المستوى العالمي، رافقه فراغ قوة كبير، عمل النموذج الغربي الحديث على الاستفادة منه باتجاهين: إطلاق يده في التصرف بمصير هذه المجتمعات على كافة مستويات وجودها البشري والمادي بما يخدم الاتجاه نحو مركزة القوة الطاغية من جهة، وبما يمكنه من امتلاك عناصر القوة الملائمة لتثبيت وضعية الطغيان هذه على المستوى العالمي من جهة ثانية. وبذلك يتم قيام نظام قهري يمتلك كافة شروط استمراره بما يخترنه من أدوات ووسائل عنف عسكرية وسياسية واقتصادية وفكرية مختلفة.

إن عملية تفسيح وتفتيت المجتمعات البشرية، ثم إعادة إخضاعها وإستعبادها من قبل الدولة، الامبراطورية بما يتناسب وواقع هذه الدولة وبما يلبي حاجاتها، يشكل المحور الأساس لبنية النموذج الغربي الحديث في تعبيراته العالمية. لذا لا يمكن لهذا النموذج أن يرسى مشروعاً عالمياً توحيدياً، قادراً على استيعاب وتمثل الآخرين على قاعدة بنيانه هذا. ذلك ان عالميته محكومة منذ نشأته بثوابت أساسية تطال مختلف مراتب حياة الفرد والجماعة، تعمل على توليد وتعميق الاختلال والتفسيح في كافة المجتمعات، وتهدم عوامل قوتها ومصادرة مراكز مدارها لصالح نمو وترسخ واشتداد بنيان مراكز القوة ضمن اطار الدولة - الامة للنموذج الغربي الحديث.

فلو تتبعنا كافة المعايير والتصنيفات التي استند اليها النموذج الناشئ عبر مراحل صدامه المختلفة مع المجتمعات البشرية لوجدنا ان هناك على الدوام منظومة تصنيف وتقسيم للعالم تفتقر الى مبدأ التوحيد الكوني وتعبيراته المتدرجة في تعيين واقع الانسان والمجتمع والطبيعة والكون من جهة، وآفاق حركاتها من جهة أخرى.

بل نجد أن هناك مقاييس ومعايير تجزئية تاريخية يعاد إنتاجها في كل مرحلة وفق أشكال جديدة تعمل على تغييب وقهر مبدأ وحدة الكون ووحدة المدار الانساني والمجتمعي، انطلاقاً من مقولات تجعل من التشتت والتفسخ أسساً عامة أصيلة.

إننا بصدد نموذج تاريخي، يفرض الحدود و « التوازنات القهرية »، على قاعدة كون التجزيء والغلبة بالقوة هما الأصل، و « الوحدة » و « التوازن » معطيان تابعان تتحكم بهما معادلة الغلبة والقوة القاهرة. وهذا ما سنتبينه في عرضنا لمعالم الفكر الاقتصادي الذي ارتسم في سياق تشكل النموذج الغربي الحديث.

3 - المرحلة المركنتيلية: صنمية المال والملك:

واكب نشوء الدولة - الامبراطورية الاوروبية المعاصرة، مجرىً فكريّ ذو سمة امبراطورية إن جاز التعبير. فقد ضاقت بخيلة القرون الوسطى الاوروبية وعجزت عن استيعاب وتلبية تحديات المرحلة الجديدة. من هنا جرى ردفها وتطعيمها واعادة صقلها بعناصر شتى من الارث الفكري الروماني واليوناني. وقد لعبت ايطاليا دوراً أساسياً في عملية الاستحضار هذه. فتقسيم العالم الى داخل متمدد وخارج بربري، هو من مكونات البنية الفكرية للامبراطورية الرومانية⁽⁷⁾، أضف الى ذلك ما استجد من تطورات داخل الكنيسة نفسها، هذه التطورات التي نجد أفضل تعبير لها فيما طرح لوتر من موضوعات بعد عام 1517. سجلت خروجاً على

مؤسسة الكنيسة القروسطية واستياءً من الطبقات الثرية. ولكن في نفس الوقت كانت ترسي وتساهم في بلورة شخصية فكرية شكلت دعامة أساسية للنموذج الناشئ. إذ « يفترض لوثر وجود شر فطري في طبيعة الانسان، يوجه إرادته نحو الشر ويجعل من المستحيل لأي انسان ان يقوم بأي عمل خير على أساس طبيعته. إن للانسان طبيعة شريرة وآثمة »⁽⁹⁾. من هنا احتقاره لأي تمرد ودعوته لقبول السلطة اية سلطة كانت. لأنه « حتى لو كان أولئك الذين في السلطة أشراراً أو بدون ايمان، فإن السلطة وقوتها مع هذا شيء حسن ومن عند الله ». ان لوثر يشور على مؤسسة ليدفع باتجاه الانضباط ضمن المشروع الجديد وتحويل الانسان الى أداة ووسيلة اقتصادية. إنه توجه فكري جديد يحاول بلورة شخصية نمطية منضبطة ضمن المشروع الجديد من جهة وبالمقابل شديدة الفعالية والنشاطية على قاعدة الانضباط هذه. وهذا ما نلاحظه عند كالفن بعد عام 1536. حيث يطرح الثورة على الكنيسة في الوقت الذي يطرح تصوراً للانسان قائماً على العجز والضعف في مواجهة إله يمتلك كل صفات الطاغية. وامام حالة العجز هذه على الفرد أن يكون فعالاً لكي يتغلب على شعوره بالضعف والعجز⁽¹⁰⁾. إنها مرحلة بلورة الشخصية الفكرية التي تستبطن قيم وحوافز عبادة المال (التجارة) والسلطة (الملك) وتقديسها.

إذاً ليس من المفارقة بشيء أن نجد الفكر الاقتصادي الوليد في تلك المرحلة يمجّد عنواني هذه الحقبة: التجارة والملك. فكافة الفئات الاجتماعية وعلى اختلاف مواقعها داخل الدولة - الامبراطورية الناشئة، أجمعت على تقديس الدولة، من تجار واصحاب مال وحرفيين. فازدهار التجارة وتضخم الثروة ونمو الحرف كله مشروط بقوة الدولة ونجاح حملاتها العسكرية في البحر والبر، وقدرتها بالتالي على إرساء نظام الاخضاع على المستوى الدولي. فالفكر الاقتصادي المركنتيلي يرى التوازن الاقتصادي على النحو التالي: هناك تكامل بين الدولة والقوى الاقتصادية، على قاعدة كون تطور التجارة والصناعة هما هدف التجار والحرفيين ووسيلة الدولة، ووفرة المال والرجال هما هدف الدولة ووسيلة لتطوير التجارة والصناعة⁽¹¹⁾.

فقد كتب مونكرتيان عام 1615، مركزاً على أهمية الحرب ضد الخارج وما تؤمنه من مناخ سلمي في الداخل، نظراً لما ترسيه من مجالات تساعد على نمو وتوسع التجارة باعتبارها النشاط الأفضل، لأن الصناعة نفسها تعمل في خدمة التجارة⁽¹²⁾ كما قدم توماس من (1571 - 1641)، في كتابه « بحث في التجارة من المجلّثا الى جزر الهند الشرقية » عام 1621، دفاعاً عن دور التجارة الخارجية، خصص فيه للتاجر مركزاً رفيعاً في المجتمع ولدوره في إثراء البلد الأم (بريطانيا)⁽¹³⁾.

إن الفكر الاقتصادي المركنتيلي، لم يتبن التجارة الخارجية تبنيّاً عشوائياً، بل انطلاقاً من الدور الذي تؤديه في سياق نمو وتكون النموذج الناشئ على قاعدة التوازن الذي سبق وأشرنا اليه. فالعلاقة التجارية مع الخارج تؤمن اسواق خارجية وتؤمن الثروة النقدية لحركة الجسم الاقتصادي والسياسي في آن معاً. وهذا ما يلاحظه إمانويل في تعيينه لطبيعة الأفكار التي أتى بها المركنتيليون⁽¹⁴⁾، والتي لم تطرح التجارة كمقولة اقتصادية قائمة بذاتها. بل عينت اهميتها انطلاقاً من نظرة تكاملية للمجرى السياسي والاقتصادي من جهة، ولدور كل من

القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن المجرى العام من جهة أخرى عبر تأكيدهم على الانسجام الكامل بين مصالح كل من التاجر والحرفي والملك. وعبر تأكيدهم على أهمية استعمار الخارج وتدشين عصر الرق في إفريقيا⁽¹⁵⁾.

إن الفكر الاقتصادي الماركسي لعب دوراً أساسياً في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة للنموذج الاقتصادي الناشئ. وهو بهذا المعنى جزء لا يتجزأ من السياق العام لاتجاه هذا النموذج، ويقرأ كمستوى فاعل في نمو هذا السياق على قاعدة الانضباط الصارم بكليات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعقائدية لمشروع الدولة الاستعمارية الأوروبية الناشئة. انطلاقاً من ذلك لا يمكننا أن نقارب هذا الفكر كنظرية علمية في الاقتصاد أو كمذهب فكري تبريري. إذ إن دفاع هذه المدرسة عن الدور الأساسي الذي تلعبه التجارة والنقود، لا يندرج تحت عنوان نظرية عامة في فهم المجرى الاقتصادي للنموذج الناشئ، كما أنه ليس تبريراً وتسويفاً لسياسة معينة تتخدم مصالح فئة إجتماعية محددة. فكي نفهم الدلالات العلمية للأفكار الاقتصادية الماركسية، علينا أن نكتشف دلالتها العملية، بما هي بلورة ومساهمة مباشرة في حل إشكالات محددة يواجهها النموذج الناشئ.

من هنا ان كافة الانتقادات التي وجهت للفكر الاقتصادي الماركسي، من قبل المدرسة الليبرالية أو المدرسة الماركسية، تنطوي على مغالطة أساسية، إذ تتعامل مع هذا الفكر على قاعدة كونه نظرية اقتصادية أو مذهب اقتصادي، يخضع في التحليل والتقييم لقواعد المنهج والنظرية « العلمية ». فقد تم التعامل مع مقولتي التجارة والنقد عند هذا الفكر، وكما لو أنها موضوعتان نظريتان تحاولان مقاربة النظام الناشئ لجهة أسباب تكونه وقوانين إشتغاله. أي أن المدارس الاقتصادية اللاحقة عملت على سلخ أفكار الماركسية عن سياق فعاليتها العملية وتمت موضوعتها ضمن إطار النظرية الاقتصادية. وبذلك فقد تم تضخيم المضمون « العلمي » الاسمي لهذه المقولات، ولكن ذلك أفقد هذه المقولات دلالتها الواقعية بما هي تعبير عن إتجاه نسقي عام في مرحلة محددة من مراحل تطوره. فدفاع الفكر الماركسي عن التجارة وتجيده لمراكمة النقود الثمينة، وتشجيعه لدعم التصدير بما يخدم ميزان تجاري فائض، ومشاركته في تأمين اللحمة السياسية والاقتصادية فيما بين سلطة الملك وتوجهات فئات التجار والعسكريين والحرفيين، ودفاعه عن التوسع الاستعماري والرق⁽¹⁶⁾، له أهمية بالغة في تعيين اتجاه النسق العام للنموذج الناشئ، وللدور الذي لعبه هذا الفكر في دفع وتدعيم هذا الاتجاه.

إن أفكار الماركسيين هي مؤشرات حية لواقع اقتصادي أكثر تعقيداً وغنى. فإذا ما تتبعنا مجمل حلقات هذا الواقع لوجدنا أن النموذج الناشئ في تلك المرحلة، لا تحتزل طبيعته علاقاته مع « خارجه » الى مستوى العلاقات التجارية الخارجية عبر اليات السوق والعرض والطلب. فقد كانت هذه العلاقة في عناصرها الأساسية، تعبيراً عن اتجاه حاسم وحاد لتدمير وقضم المجتمعات والحضارات غير الأوروبية على مختلف المستويات. وهذا ما نجحت فيه أوروبا على مستوى علاقتها بالحضارات الهندية في اميركا وعلى مستوى علاقتها بالعديد من المجتمعات في أفريقيا ومن ثم في آسيا، حيث تمكنت من تحويل عصاره هذه المجتمعات الى داخل اطار الدولة - الامبراطورية

الناشئة. إذاً لم تكن عمليات التبادل التجاري إلا عنواناً ثانوياً في مجرى النسق الاقتصادي الآخذ بالتكون على مستوى علاقة النموذج الناشئ بخارجه، وبالتالي فهي تخفي من الوقائع الاقتصادية وغير الاقتصادية أكثر مما تظهر بكثير. مما يجعلنا نرى في المقولات الفكرية الماركنتيلية مخطأً من التعابير الرمزية ذات الطابع «العقلاني البارد» الطافي على سطح أليات عنف اقتصادية وغير اقتصادية مركبة تفوح منها رائحة البارود والدم. إن الدلالات الفعلية للفكر الماركنتيلي، تكتسب أهميتها انطلاقاً من قاعدة ربطها بمجرى السياق العام للنموذج الناشئ.

ولكن رغم هذه «العقلانية الباردة» للفكر الماركنتيلي سنجد شبه اجماع عند المدارس الاقتصادية اللاحقة على إنكار أهمية «التجارة» في تشكل النموذج الناشئ. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل يعود رفض المدارس اللاحقة لأهمية «التجارة» في تشكل النظام الناشئ الى أسباب تتعلق بكون القطاع التجاري غير منتج، وبالتالي لا يمكنه أن يولد حالة إنتاجية أو أن يدعم حالة إنتاجية إلا إذا إقترن بتغيرات أساسية تطال بنية النظام الاقتصادي الداخلي⁽¹⁷⁾. أم إن هذا الرفض عائد لسبب آخر مفاده إن رفض اعطاء دور أساسي للتجارة في نشوء النموذج، هو محاولة لتغيب البعد الأساسي في تشكل النسق والمتعلق بعلاقته بالخارج على النحو الذي أوردناه⁽¹⁸⁾ أي اعطاء شرعية للنموذج الناشئ انطلاقاً من حدود الدولة - القومية، وبأن هذا النموذج يمتلك كل عناصر حركيته ونموه بشكل مستقل على أي معطى آخر. وذلك بما يخدم الثوابت الأيديولوجية والسياسية للمدارس الاقتصادية المختلفة والتي تطرح هذا النموذج على أنه نموذج عالمي.

4 - بريطانيا: السلم والدم

مع اطلالة منتصف القرن الثامن عشر، كانت بريطانيا قد تمكنت من تنويع نفسها سيدة المحيطات وتاجرة الرقيق في آن معاً. فهذا البلد الذي بقي حتى القرن السابع عشر الأكثر تخلفاً بالنسبة لباقي الدول الأوروبية، كان عنوانه طيلة قرنين (16-17) هو الدولة - القرصان⁽¹⁹⁾، والتي استطاعت أثناء ذلك إزاحة اسبانيا والبرتغال وهولندا وجزئياً فرنسا من المستعمرات والحلول مكانها⁽²⁰⁾. وفرض ما يسمى «بالسلام البريطاني» لمدة قرن من الزمن (1770 - 1870). إن هذه الوضعية الاستعمارية التي أن أمتتها بريطانيا لنفسها والتي سمحت لها بتأمين حقل استبعاد خارجي مميز، وفرت لها إمكانيات بشرية (الرقيق)، ومالية (الثروات الذهبية المنهوبة)، وسلعية (الفائض الغذائي من أمريكا الشمالية وغيرها) هائلة كانت قاعدة انطلاق ثورتها الصناعية⁽²¹⁾. فصناعة القطن مرتبطة بعمليات شراء العبيد، وصناعة السفن مرتبطة بنقلهم. حتى أن الاموال المتراكمة من الخارج حتى 1800، كانت أعلى من قيمة كل الصناعات الموجودة في بريطانيا عام 1800⁽²²⁾.

يكفي هنا أن نلاحظ علاقة واحدة من علاقات السيطرة والاضعاع التي ارستها بريطانيا على المستوى العالمي في تلك المرحلة، ليتبين لنا نمط التوجه الآخذ في التركيز والانتساع للنموذج الغربي الحديث في بدايات مرحلة

التصنيع. فبعد انتصار بريطانيا على الهند في معركة Plassey عام 1757، بدأت عملية تفكيك وتدمير الهند وإدخالها في عصر التبعية ثمناً لاحتياجات النهضة الصناعية في بريطانيا. فمع تدمير الصناعات القطنية وصناعات الفولاذ والحديد، تم تحويل الهند الى مزرعة قطن من جهة وسوق استهلاك من جهة ثانية. كما طبق عليها نظام ضريبي، يفرض على الصادرات الهندية ضرائب تزيد من 5 الى 10 مرات عن الضرائب المفروضة على الصادرات البريطانية الى الهند. وذلك في ظل فلسفة حرية التبادل. كما أدخل نظام القروض والربا والضرائب الذي أدى الى تهديم القرى وبناءها، وتحويل الملاكين العقاريين الى أدوات تخدم مصالح الدولة - الامبراطورية. وبذلك دخلت الهند في زمن المجاعات المتجددة⁽²³⁾.

ان مثال الهند، لا يغطي الا حيزاً صغيراً جداً من رقعة الحركة الاستعبادية العامة التي كانت بريطانيا آخذة في إرسائها على المستوى العالمي، مشكلة بذلك قدوة لغيرها من الدول الصناعية الناشئة. إن دخول النموذج الغربي الحديث انطلاقة من منتصف القرن الثامن عشر في مرحلة جديدة عنوانها الأساسي انتقال مركز الثقل من دائرة التجارة الى دائرة الصناعة⁽²⁴⁾، تثبيت الاتجاه العام للنموذج الغربي الحديث على أسس أكثر صلابة ومثانة مما سبقها. أي اننا بصدد طور جديد من تاريخ هذا النموذج، تسمح له بإدخال قوى سياسية واقتصادية وفكرية ناشئة في آتون المعركة بما يخدم قوانين إشتغال هذا النموذج على مختلف الصعد، اي بما يسمح بتعميق الاختلال على المستوى العالمي فيما بين النموذج الغربي الحديث وبين المجتمعات المستعبدة، وضبط هذا الاختلال عبر قنوات العنف المتعددة الأوجه: عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

على ضوء ذلك ما هي طبيعة الموضوعات التي قدمتها المدارس الاقتصادية وما هو الدور الذي قامت به في سياق حركة النموذج بشكل عام؟

5 - الفكر الاقتصادي الليبرالي: المصنع الرأسمالي إله العصر

في كتابة انتقالية بين مرحلة الفكر الماركسيتي وبين نشوء المدرسة الاقتصادية الليبرالية، أورد ديفيد هيوم عام 1752، تصوراً للمسألة الاقتصادية يتلخص بالنقاط التالية: شكلت التجارة مع الخارج عند غالبية الأمم المقدمة الضرورية لنهضتها اللاحقة، وبهذا المعنى فإن التجارة تلعب دور المحرك الأول لانطلاقة الصناعة، ولكن ما أن تبدأ الصناعة بالنمو والاتساع، حتى يصبح بمقدور الأمة أن تستغني عن التجارة مع الخارج⁽²⁵⁾. إن غالبية من أتوا بعد هيوم تبنا موضوعه الثانية، وتخلوا عن موضوعه الأولى. وكانوا بذلك يحاولون أن يدفعوا الى غياهب النسيان القانون الأساسي المتحكم بالنموذج الناشئ وإحالة الى عرض تاريخي تم تجاوزه بمجرد انتقال النظام الناشئ الى مرحلة التصنيع. ولكن المعطيات والشواهد، هي من القوة والحضور بحيث تفصح عملية الهروب الفكري هذه التي ستجد أصدق تعبير عنها في المدارس الاقتصادية اللاحقة.

فلو تتبعنا كتابات آدم سميث (1723 - 1790)، وريكاردو (1772 - 1823) وغيرهما لوجدنا أن هذه

المدرسة تتمحور كتاباتها حول عدة موضوعات فكرية، تحاول أن تبني نموذجاً فكرياً عقلانياً للدولة - الامبراطورية ونموذجها بريطانيا. إن عنصري القوة الأساسيين اللذين كانا في أوج مراحل نموها وازدهارها هما الزراعة والصناعة. وانطلاقاً من معقلي القوة هذين حاولت المدرسة الليبرالية أن تبني نموذجها النظري الداعي الى توفير كافة الشروط المناسبة لنمو وترسخ هذين القطاعين، ومواجهة كافة المعوقات التي يواجهها نمو وازدهار القوة الزراعية والصناعية. فالعمل المنتج، هو كل عمل يتجسد بسلعة يمكن بيعها. والحرية الاقتصادية هي الشرط الضروري والكافي للتطور الاقتصادي في كل الأزمنة، على قاعدة الثقة الكاملة بالفرد الاقتصادي، ومبدأ المنفعة الاقتصادية الذي يتحكم بسلوكه⁽²⁴⁾. هذه العناصر الأولى، تستكمل نفسها بتصور أكثر تجريداً، حيث تلحظ المدرسة الليبرالية أن الاقتصاد الصناعي يمتلك شروط توازنه الكلية ضمن إطار الدورة الاقتصادية للدولة - الام وبالتالي فهي ليست بحاجة لأية علاقة مع الخارج من أجل تأمين توازنها هذا، فهناك نوع من التوازن الطبيعي لدورة الانتاج الاقتصادي داخل حدود الدولة - الأم. تعبر عن نفسها بشكل ملموس، على مستوى علاقة التساوي بين مجموع الناتج الوطني ومجموع الأجور والأرباح والربوع⁽²⁷⁾.

من هنا ترى هذه المدرسة ان حرية التبادل التجاري على المستوى الدولي لا علاقة لها بتوازن دورة الاقتصاد الداخلي، بل هي ذات مردودية، بما هي تتعلق بالتقسيم الدولي للعمل.

فعندما يبني ريكاردو موضوعة فوائد التبادل التجاري الحر، نجده يتبع في ذلك منهجاً توليفياً يركز على عناصر اقتصادية منتزعة من سياقها الفعلي، يصار الى التصرف بها واسقاط دلالات معينة عليها تناسب مع المهدف الذي يبتغيه ريكاردو من ذلك ليصل الى استنتاج مفاده ان كل امة تتبع للآخرين المنتجات التي تكون تكاليفها بالنسبة للخارج أقل، وتشتري من الآخرين السلع التي تكون تكاليفها في الداخل أعلى مما هي في الخارج، منطلقاً من معادلة تبسيطية لا نجد أي مصداق لها في عالم الوقائع الاقتصادية والتبادلية القائمة آنذاك بين بريطانيا والسوق العالمية، والتي مفادها ان هناك تلازماً بين الاسعار وقوة العمل الضرورية لإنتاج وحدة سلعية ما⁽²⁸⁾.

وفي مستوى ثالث من التجريد، تندفع المدرسة الليبرالية لتجعل من القوانين التي ابتدعتها، قوانين طبيعية فوق التاريخ ومستقلة تمام الاستقلال عن تدافع الوقائع والمعطيات. أي انها تحاول ان تجعل من أفكارها نموذجاً أبدياً سرمدياً لمجرى المسألة الاقتصادية.

إذا ففي الوقت الذي كانت تتجه فيه الامبراطورية البريطانية لتستريح على واقع كونها الدولة الاستعمارية الأولى على المستوى العالمي، فارضةً نفسها كقوة عسكرية واقتصادية لا تنافس من قبل الدولة الأوروبية الأخرى، وكقوة احتكارية من الطراز الأول على المستوى العالمي، مطلقة كافة ما تمتلكه من أدوات عنف عسكرية وسياسية واقتصادية، لتفتيت وتفسخ المجتمعات البشرية المختلفة في عالم المستعمرات وتحويل اشلاء هذه المجتمعات الى عناصر أولية تعمل بما يتناسب وحاجات الامبراطورية الناهضة... كان الفكر الليبرالي

الاقتصادي يسعى الى صياغة نموذج نظري للدولة الامبراطورية، جاعلاً منها نظاماً ابدياً ومسقطاً عليها شرعيةً داخلية لا تناقش. فما تعجز الدولة - الامبراطورية من تحقيقه في الزمان، تقوم النظرية بتحقيقه عبر نموذج عقلائي آلي متوازن، اي تبتدع النظرية هنا نموذجاً صناعياً ترى نفسها عبره مستقلة تمام الاستقلال عن واقع الدولة - الامبراطورية.

هذا الدور الذي تؤديه النظرية الاقتصادية، لا يتنافى مع كون الأفكار التي أتى بها المذهب الليبرالي، هي في الوقت نفسه عبارة عن دعوة ومساهمة من قبل الفكر الليبرالي في رسم السياسات المناسبة للدولة البريطانية. لقد تحولت الأفكار الاقتصادية الليبرالية الى سياسات عملية لبريطانيا في علاقتها بمستعمراتها، أي سياسات اقتصادية ملائمة لبريطانيا حيث استطاعت أن تفرض نظام سيطرتها. وبالتالي فلم تكن الموضوعات النظرية التي صاغتها المدرسة الكلاسيكية تفسيراً للرأسمالية في مرحلتها « التنافسية »، بل كانت مشاركة فعلية في توفير السياسات الاقتصادية المناسبة لنمو وتوسع الامبراطورية البريطانية في ظرف تاريخي محدد.

من هنا نجد تفسيراً للموقف الحاد الذي تبنته المدرسة الاقتصادية الألمانية في مواجهة المدرسة الليبرالية البريطانية. فقد نشر « فردريك ليست » كتابه « نسق قومي للاقتصاد السياسي » عام 1841، رافضاً في كتابه هذا جميع الأفكار الليبرالية البريطانية، معتبراً إياها جزءاً من سياسة السيطرة التي تتبعها بريطانيا بالذات، بما تمتلكه من قدرة على منافسة البلدان الأقل تطوراً منها. لذا يرى ان الاختلاف في الوضع الاقتصادي للأمم، يفرض على الضعيفة منها سياسة الحماية الجمركية، لأنها والحالة هذه غير قادرة على منافسة البلدان الأكثر تطوراً منها⁽²⁹⁾.

ويستكمل فردريك ليست وجهته قائلاً، بأن الهم الأساسي الذي يجب ان يحظى باهتمام الاقتصاديين يتعلق بمصلحة الأمة لا الأفراد. لأن الأمة وحدها تبحث عن كيفية خلق الثروة، بينما الأفراد يبحثون عن الثروة فقط. وبالتالي فإن مصلحة الأفراد ورفاههم مرتبطان بمصلحة الأمة ورفاهها⁽³⁰⁾. ولقد كان لهذه الأفكار دور أساسي في رسم السياسات المناسبة لوضع المانيا في خريطة القوى الاقتصادية الناشئة في اوروبا، حيث كانت متخلفة اقتصادياً عن بريطانيا. وكان لأفكار فردريك ليست دوراً أساسياً في قيام الوحدة الجمركية لألمانيا من جهة، ولتصنيعها من جهة ثانية على قاعدة مبدئين أساسيين هما: مبدأ الحماية الجمركية ومبدأ تدخل الدولة كفاعل اقتصادي من جهة ثانية.

لم تقتصر معارضة المدرسة الليبرالية البريطانية على الاقتصاديين الألمان، بل شملت الولايات المتحدة أيضاً، حيث ارتفعت الأصوات عالياً، مطالبة بضرورة تطوير الاقتصاد على قاعدة الحماية الجمركية من منافسة السلع البريطانية. وبذلك لم تفلح أفكار المدرسة الليبرالية الا كغطاء سياسي لعلاقة بريطانيا بمجالها الاستعماري، بينما قوبلت بالفرض من دول المتروبول نفسها⁽³¹⁾.

هذه المعارضة للمذهب الليبرالي البريطاني عبرت عن نفسها أيضاً بعدة موضوعات صاغها تباعاً مؤسسو

المدرسة التاريخية الألمانية أساساً بين الأعوام (1840 - 1880) عبر دعوتهم لتأسيس علم الاقتصاد على ضوء الوقائع التاريخية والثقافية الخاصة بكل مجتمع. من هنا تأكيدهم على نسبة القانون الاقتصادية وقابليته للتغير في الزمان والمكان⁽³²⁾. فالإنسان طفل الحضارة ما، ونتاج وضع تاريخي محدد، وبالتالي فإن حاجاته وثقافته وعلاقاته مع المعطيات المادية عرضة للتغير كما يقول هيلدبراند⁽³³⁾.

إذا كانت المدرسة الليبرالية البريطانية ترى في مبدأ الحرية الاقتصادية أساس التوازن الاقتصادي، وإذا كانت المدرسة القومية الألمانية ترى في مبدأ الحماية الجمركية وتغليب مصلحة الأمة على مصلحة الأفراد الأساس المتين لحالة اقتصادية نامية ومتوازنة، فإننا نرى في كلا التصورين محاولات جادة لتقديم السياسات الاقتصادية المناسبة لخدمة كل من اقتصاد بريطانيا وألمانيا.

وبالتالي فإن التناقض الظاهر بين المدرستين ليس إلا تناقضاً جزئياً متعلقاً بمتطلبات اقتصاديات كل من البلدين المعنيين. الفكرة الأساسية التي تحكم كلا الوجهتين هي واحدة وتطمح لبناء اقتصاد قوي ومتين للدولة الامبراطورية الناشئة. لذا نرى كلتا المدرستين متفتحتين على تعريب القانون الأساسي الذي يتحكم ببنى ومسار اقتصاد الدولة القومية الناشئة.

6 - الفكر الماركسي في مواجهة النموذج الغربي الحديث: ترميم الاوثنان المتصدعة:

يقدم ماركس في البيان الشيوعي، تصوره للنموذج الغربي الحديث، فيقول: « بالاتقان السريع لأدوات الإنتاج، وبالتحسين الدائم لوسائل المواصلات، تجر البرجوازية الى تيار الحضارة حتى أشد الأمم همجية، أما رخص منتجاتها فيظل المدفعية الثقيلة التي تشن بها هجوماً عنيفاً على جميع الأسوار الصينية، وبها ترغم على الاستسلام أشد الهمج مراساً في عدااء الأجانب. وتقود قسراً جميع الأمم، تحت طائلة الهلاك، الى تبني نمط إنتاج البرجوازية... باختصار فهي تخلق عالماً على صورتها⁽³⁴⁾. ثم يستكمل ماركس تصوره قائلاً: « نتيجة لتطور البرجوازية، لحرية التجارة، للسوق العالمية، للتبادل الذي أوجده الإنتاج الصناعي ولشروط الحياة الملائمة لذلك، أخذت الحواجز القومية والتناقضات بين الشعوب تزول أكثر فأكثر. وستضحي أكثر زوالاً بظهور سلطة البروليتاريا. ويشكل نشاط البروليتاريا المشترك، على الأقل في البلدان المتقدمة، شرطاً أولياً من شروط تحررها⁽³⁵⁾.

هذا التصور الاجالي الذي يقدمه ماركس في البيان الشيوعي بقي المعادلة الأساسية التي تتحكم بكافة ما قدمه من كتابات لاحقة دون استثناء⁽³⁶⁾.

حتى أن مؤلف ماركس الأساسي (رأس المال)، لا يلحظ علاقة الدولة الصناعية الناشئة بمجالاتها الاستعمارية، الا عبر بضع صفحات، للتدليل على دور « التجارة » الخارجية في تكوين رأس المال البدائي، بما هي مرحلة سابقة على تكون رأس المال الصناعي. وهذا ما يبينه النص التالي: « اذا كان التوسع الذي عرفته التجارة في

القرن السادس عشر وجزئياً في القرن السابع عشر، وخلق سوق عالمي جديد لعب دوراً حاسماً في انهيار غط الانتاج القديم وولادة النظام الانتاجي الرأسمالي، فإن الوضع ينقلب في اللحظة التي يولد فيها النظام الرأسمالي... فليست التجارة هنا هي التي تثور الصناعة بل العكس هو الصحيح»⁽³⁷⁾.

إن طابع التقديس الذي يضيفه ماركس على النموذج الغربي الحديث، جاعلاً منه قبلة العالم، لا يعود خطأ في تقديره للوقائع، أو لكون المرحلة التي كتب فيها لم تكن الرأسمالية قد بلغت بعد مرحلة «الامبريالية»، وبالتالي لم يتكشف لديه قصور هذا النموذج عن تحويل المجتمعات البشرية التي يقتحمها الى وضعية يصبح بمقدوره أن يعيد تشكيلها على صورته ومثاله. فلو تتبعنا واقع هذا النموذج منذ نشأته في القرن السادس عشر وصولاً الى القرن التاسع عشر أي المرحلة التي كتب فيها ماركس، لوجدنا ان ما هو طافى على السطح من معلومات ومعارف ووقائع تتعلق بالتوجهات الأساسية للنسق الناشئ، كافٍ لزلزلة أية نظرية أو موقف يحاول مجانبة دلالات وأبعاد النتائج التي أحدثها النموذج الغربي الحديث على المستوى العالمي. فالمشكلة لا تعود لخطأ في النظرية، أو لمحدودية في المعلومات المتوافرة، كما أنها لا تعود لخاصية هذا النموذج في مرحلة من مراحل تطوره (المرحلة التنافسية للرأسمالية)، بل ان الخطأ النظري هو محصلة توجهات منهجية تتحكم بها معادلات فلسفية وثوابت عقائدية معينة. إن علاقة الفكر الغربي الحديث بالنموذج الناشئ هي علاقة انتهاء إيجابي، يترتب عليها توليد ثوابت عقائدية ومواقف فلسفية منضبطة بكماليات هذا النسق ومفاصل بنائه العام، ويتحول بذلك الجزئي والتاريخي الى كلي ومطلق مهيمن بالقوة القاهرة على ما دونه وما حوله من موجودات، متناثرة ومتفسخة. حتى اننا نجد أكثر المواقف تعارضاً داخل هذا النسق تلتقي و «تتوحد» عندما يتعلق الأمر بثوابت النسق ومفاصله الأساسية. فشرعية المدافع عن النسق في لحظة ما وشرعية المعارض للنسق في لحظة أخرى تستندان على مشروعية النسق الأصلية.

للتدليل على ما تقدم يكفي أن نستحضر هنا عدة نماذج فكرية ولدها هذا السياق في مراحل تكونه المتعددة، والتي طرحت نفسها على أسس وقواعد تبدو متناقضة وهي ليست من ذلك في شيء. فلو عدنا الى هيغل (الفيلسوف المثالي)، لرأينا كيف يؤرخ لمسار المجتمعات البشرية، وبالتالي ما هي المقاييس والمعايير الثابتة في قراءته هذه، ماذا نجد؟ يقول هيغل: «إن تاريخ العالم يتجه من الشرق الى الغرب.. لأن أوروبا هي نهاية التاريخ على نحو مطلق، كما أن آسيا هي بدايته.. فالشرق لم يعرف، ولا يزال حتى اليوم لا يعرف سوى أن شخصاً واحداً هو الحر، أما العالم اليوناني والروماني فقد عرف ان البعض أحرار، على حين أن العالم الجرمانى عرف ان الكل أحرار. ومن ثم فإن الشكل السياسي الأول الذي نلاحظه في التاريخ هو نظام الحكم الاستبدادي، والثاني هو نظام الحكم الديمقراطي الأرستقراطي، والثالث هو نظام الحكم الملكي»⁽³⁸⁾.

ان التجسيدات التاريخية لجذلية العقل، تتجه من الأدنى الى الأكثر كمالاً، فكل مرحلة من التاريخ تكون أرقى من المرحلة التي سبقتها. فالنموذج الغربي الحديث عند هيغل هو التجسد التاريخي الأكثر كمالاً، وبالتالي

فإن عملية نفيه وتدميره لما دونه من نماذج مجتمعية، تندرج ضمن تصور عقلاني، يهدف فيه هذا المظهر الأخير (لروح العالم) الى احتلال الساحة العالمية بمفرده، وتكنيس التاريخ مما يعيقه من معارف وعقائد وفنون وقوانين وعادات تنتمي الى مرحلة أدنى، أضحت ناقصة ولا عقلانية بسبب ظهور النموذج الأرقى في التاريخ. إنها دعوة مفتوحة للنظام الرأسمالي، لاختضاع العالم وتدميره، أليست هي إرادة الروح المطلقة، تنفذها قوى الفرعونية الحديثة؟!

لنقارن بين ثوابت الفلسفة الهيغلية وثوابت الفلسفة الاجتماعية الوضعية عند أوغست كونت، حيث نجد الثوابت نفسها مصاغة بلغة متميزة ولكنها تستقي دلالتها من المعين نفسه لهيغل. يرى كونت ان البشرية جمعاء مرت بمراحل وحقب عدة، تجسدت بنماذج من المجتمعات التاريخية المحددة، والتي تملك كل منها خصائص متميزة. وهذه النماذج من المجتمعات هي محصلة لتطور فكري مرت به البشرية، حيث أن كل مرحلة من الفكر يقابلها نموذج معين من المجتمعات. فالفكر البشري مر بثلاث مراحل هي على التوالي: مرحلة الفكر الديني، ومرحلة الفكر التجريدي، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة الفكر الوضعي، عنوان المجتمع الصناعي⁽³⁹⁾. الذي يشكل النموذج الأرقى، الذي يجب أن تقتدي به وتمثله البشرية جمعاء. وتقاس شرعية أي مجتمع ودرجة تقدمه أو تأخره إنطلاقاً مما يقدمه النموذج الغربي الحديث من معايير مختلفة تغطي كافة مجاري الحياة الفردية والجماعية. إن مقارنة أوغست كونت، رغم ما تتميز به نجدتها تلتقي مع النظرة الهيغلية فيما يتعلق بثوابت النظرة العامة الهادفة الى جعل النموذج الغربي الحديث غاية البشرية ومحطة العقل والروح. وكل ما عدا ذلك ذكريات ووقائع تنتمي الى عصور بائنة معيقة لوجود وإشعاع طوطم العصر.

ان النص الماركسي الذي يطرح نفسه كأفق انقلاي للنموذج الغربي الحديث، لا يخرج عن هذا الصراط الذي تموضعت على قاعدته كافة المدارس الفكرية، التي أسهمت في صياغة نماذج عقلانية للنسق الغربي الحديث. فانطلاقاً من معايير تجزئية مختلفة عن الآخرين، ترسي المدرسة الماركسية تصوراً للرأسمالية على مستوى النشأة والتكوين وعلى مستوى الحركة والأفق، يجعل من الرأسمالية غاية التاريخ ومحط رحاله. فماركس (الفيلسوف المادي)، يلتقي مع كونت (الفيلسوف الوضعي)، ومع هيغل (الفيلسوف المثالي)، على تأسيس نظرتها للانسان والمجتمعات وللكون انطلاقاً من التسليم الكامل للنموذج الغربي الحديث والعمل على إستئصال كافة القوى التي نواجهه، واعتبار ذلك عملاً مؤتياً للتقدم والتحضير.

إن ماركس الذي أوقف « الجدول على قدميه »، يعبد نفس الصنم الذي يعبد هيجل. لذا ليس عن عبث أن نجد الماركسية عندما تطرح مشروعاً انقلابياً فهي لا تطرحه في مواجهة النسق بل في مواجهة قوة معينة داخل النسق أضحت عاجزة عن قيادة هذا النسق والحفاظ عليه، لذا ترى في « البروليتاريا الغربية » أو « المتغربة »، المشبعة بروح هذا النسق والمنضبطة بكليات أسسه العقائدية والفكرية والسياسية، الوريث الشرعي الوحيد « للبورجوازية الغربية »، أي أنها تطرح مشروعاً انقلابياً، يدخل الى مسرح السياسة قوى فنية من داخل النسق

نفسه لمواجهة متطلبات هذا النسق وآفاق حركته أمام عجز القوى السياسية القديمة. لم نسق هذه النماذج الفكرية المختلفة المشارب الفلسفية والسياسية، إلا لنوضح ما سبق وأشارنا إليه من كون الفكر الغربي الحديث جزءاً لا يتجزأ من مسار النموذج العام، يعمل جاهداً لإمداده بعناصر القوة الفكرية والسياسية اللازمة لتثبيتته وحل المشاكل التي يواجهها على طريق فرض نفسه كنموذج عالمي تحكمه معادلة أساسية تعمل على تفتيت العالم وتفسخه بما يخدم مركزه القوم القاهرة ضمن إطار الدولة - الامبراطورية.

على ضوء هذه الثوابت العقائدية والفلسفية يمكننا أن نتفحص المنهج والنظرية الاقتصادية الماركسية وغير الماركسية في تعاملها مع الوقائع المختلفة للنسق الغربي.

إن المقولات النظرية التي يستخدمها النص الماركسي في تعيينه لطبيعة النموذج الناشئ ولحركته، من مقولة التجارة الى مقولة التصنيع وصولاً لمقولة السوق الدولية للتبادل، تعمل في آنٍ معاً على حجب الواقع الفعلي الاختلاطي للنموذج وإبراز الجانب التوازي في النموذج نفسه. فعندما تعتبر الماركسية ان التجارة لعبت دوراً هاماً في نشوء النظام الرأسمالي في مرحلته الماركنتية، فهي « تعيد إنتاج » واقع السياق التاريخي للنموذج على المستوى الفكري ضمن اطار مقولة اقتصادية مجردة، منفكة عن دلالتها الفعلية. فالتجارة في تلك المرحلة، تعبير شكلي، اذا لم نقم بموضعيتها ضمن سياق اتجاه هذا النموذج، بكل ما يملك من قوى عسكرية وسياسية واقتصادية لتدمير الخارج وتفتيته لصالح بناء مركز القوة في الدولة الأم. كذلك مقولة الصناعة في المرحلة اللاحقة، وما تستتبعه من تطور في أدوات الانتاج والمواصلات والتقنية عموماً، تبدو للوهلة الأولى عنصراً انقلابياً في تاريخ تشكل النموذج، اذا ما قيست بمقولة التجارة، اذ بسببها ينتقل مركز الثقل من دائرة التبادل الى دائرة الانتاج، التي تصبح - وفق النظرية الماركسية - محور النظام الرأسمالي فيما بعد. ولكن أليست الصناعة نفسها اذا ما قرئت على ضوء الاتجاه العام للنموذج، إمتداد وتكملة لمقولة التجارة، في سياق التطورات التي شهدتها هذا النموذج، حيث تمكن من تطوير وتركيز أدوات قوة صناعية جديدة تعمل على تعميق مجاري السيطرة العامة للنموذج في علاقته تجعل إستعباده الخارجي.

إن مقولات الإنتاج والتبادل والتوزيع. وما تستتبعه من أليات اقتصادية وسياسية، ليست إلا عناصر جزئية تحدد أدوارها ووظائفها ضمن النسق العام، على ضوء المعادلة الأساسية التي تتحكم ببنية النموذج الغربي الحديث لجهة العمل على مختلف الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية بإتجاه تفتيت العالم وتشتيته بما يخدم مركزة القوة في الدولة الأم، مستخدماً في سبيل ذلك كافة الامكانيات والأساليب المتاحة له من أجل تثبيت هذا الواقع الاختلاطي وضبطه. فالتجارة في المرحلة الأولى، والصناعة في المرحلة الثانية، يعملان ضمن نظام عنفي مركب ومتعدد الأشكال، يخدم الاتجاه العام للنسق. لذا نرى ان التدرج التاريخي فيما استخدم من أساليب وأدوات متنوعة لقهر الخارج، كان يعكس خيارات واقعية تاريخية تتناسب وواقع تطور النموذج نفسه. فالتغيرات الحاصلة في الأساليب والأدوات تبين وتكشف في آنٍ معاً إستمرارية التوجه النسقي العام والتبلور

التاريخي لهذا النسق عبر مراحل تطوره المختلفة. فالعلوم والتكنولوجيا والفنون الحربية والتجارة والصناعة، جميعها وقائع تاريخية تبادلت الأدوار والمواقع، وفق كل مرحلة ووفق كل حالة على قاعدة الانضباط بالاتجاه العام للنموذج الغربي الحديث.

إن سعي ماركس لتقديم تصور عقلائي - إنساني شمولي لطوطمه، دفعه إلى ابتداء حيل نظرية شتى لفك الطوطم عن واقعه الفعلي ليحيله إلى رمز مقدس. لذا نراه عندما يواجه السياسات والوسائل التي استخدمها النموذج الناشئ في إرساء مجاري علاقته تجعل استعباده الخارجي، يلحظها على أنها سياسات وأساليب مرتبطة بمرحلة تاريخية محددة من تاريخ الرأسمالية، أي المرحلة الماركنتيلية، يسميها بمرحلة التراكم البدائي الممزوج بالعنف، الذي يستتبع انتقال الرأسمالية إلى مرحلة لاحقة، قوامها الصناعة، والتنافس الرأسمالي المتحرر من وحشية أساليب وأدوات المرحلة الأولى، أي أنه يجعل منها معطى جزئياً تاريخياً سابقاً على القوانين الفعلية للنظام الناشئ، وهي قوانين التبادل الرأسمالي عبر السوق.

ولكن ما قيمة هذه الحيل النظرية التي استخدمها ماركس، عندما تبين لنا، أن ما يراه من أساليب لا عقلانية وعنيفة تنتمي للمرحلة السابقة على تشكل النظام الرأسمالي الصناعي، هي في الواقع أساليب ملازمة ومرافقة لحياة النظام في شتى مراحل تطوره، وتدخل كعناصر أساسية في صلب تكوينه وحراكه وأفاق توجهه، تتجدد يومياً على ضوء آخر ما ينتجه هذا النسق من عناصر القوة بمختلف تجلياتها.

هذا المنهج في قراءة واقع النسق الرأسمالي يستكمل نفسه في الطريقة التي يتعامل على أساسها ماركس مع « خارج » النظام. فهو بعد أن يزرع عنه شرعيته التاريخية ويحيله إلى معطى ما قبل - رأسمالي (همجي - بربري - إستبدادي)، يعيد استحضاره من جديد، على شكل عناصر مفككة ومشتتة لا هوية لها، إلا انطلاقاً من الوظيفة والدور الذي تلعبه هذه العناصر في تشكل النظام الجديد وترسخ قواعد سيطرته العامة.

من هنا نفهم لماذا إندرج النص الماركسي ضمن سياسة التوسع الاستعماري العام للنموذج الغربي الحديث. وإستخدم كأداة معرفية عنفية في مواجهة المجتمعات البشرية المختلفة، من أجل تدميرها وتفكيكها والسيطرة عليها⁽⁴⁰⁾. إذ يستحيل أن يتمكن النموذج الغربي من صياغة تصور عقلائي ذات طابع شمولي بحضور الآخر كوجود إنساني ومجتمعي غير مستتب للغة هذا النموذج.

إن ضحايا النموذج الغربي المعاصر، هم في الوقت نفسه شهود على هذا النظام، ويمتلكون القدرة على فضح عقلانيته المصطنعة.

إن الأمواج المتدافعة من « النظريات » الاقتصادية، في جنبات النموذج الغربي الحديث، يحكمها جميعاً مبدأ الخضوع الصارم الذي يصل إلى حد تقديسه. فالثوابت العقائدية والفلسفية والنظرية التي تتحكم بهذه النظريات، يملؤها واقع هذا النموذج، وتتجلى على شكل معادلات حتمية تفرض على البشرية جمعاء إما الانخذاب القسري نحوها أو الفناء حتى الماركسية التي تطرح أفقاً انقلابياً على هذا النموذج، فإنها في الواقع تطرح أفقاً انقلابياً

جزئياً لا يطاتل أسس النموذج نفسه . وهذا ما يتضح تماماً في واقع قراءتها له ، وفي مشروع الدولة الشيوعية التي لم تقطع مع أي من الركائز الأساسية للنموذج ، فقد طال التغيير علاقات الانتفاع وتوزيع الغنائم داخل قوى المجتمع المتصارعة ضمن إطار الدولة - الامبراطورية . أما السياق العام للنموذج والقائم على أساس تدمير وتفكيك المجتمعات البشرية ومركزة القوة داخل الدولة ، فقد عرف في ظل الدولة الماركسية وتأثير النمو والفاعلية والقوة نفسها في الدولة الرأسمالية .

إن التناقض بين « البروليتاريا » و« البورجوازية » ، ليس تناقضاً ، بقدر ما هو صراعاً على علاقات الانتفاع والتوزيع ، داخل مجال الدولة - الامبراطورية ، على قاعدة حماية مجاري النسق العامة من جهة وعلى قاعدة التعايش والخضوع لعلاقات الاختلال الأكثر عمقاً وشمولاً وأهمية ، والتي تخترق بنية النموذج الغربي الحديث .

الحواشي

- (1) محمد أسد : الطريق الى الاسلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1977 ، ص 21 - 22 .
- (2) حسن الضيقة : تجربة الكتارية التاريخية الماركسية ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1981 ، ص 25 - 28 .
- (3) ارنولد توينبي : الاسلام والغرب والمستقبل : ترجمة د . نبيل صبحي ، الدار العربية ، بيروت ، 1969 ، ص : 32 - 36 .
- (4) Henri Denis: Histoire de la pensée économique: P.U.F, Paris, 1974, p. 93.
- (5) اريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادي : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1968 ، ص : 57 .
- (6) بول بايرون : هل العالم الثالث في طريق مسدود ، دمشق ، 1977 ، ص : 7 - 9 . راجع أيضاً : روجيه غارودي : حوار الحضارات ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1978 ، ص : 48 . ان عنصر « التفوق » الوحيد الذي كانت تمتلكه أوروبا في تلك المرحلة يتمحور حول استخدام القوة النارية برأ وبحراً .
- (7) محمد اسد : الاسلام على مفترق الطرق : دار العلم للملايين ، بيروت ، 1981 ، ص : 52 .
- (8) المرجع نفسه : ص : 45 .
- (9) اريك فروم : « الخوف من الحرية » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1972 ، ص : 67 .
- (10) المرجع نفسه : ص : 77 - 80 .
- (11) Henri Denis: Op. Cit. p: 109.
- (12) المرجع نفسه : ص : 104 - 105 .
- (13) اريك رول : مرجع سابق : ص : 72 .
- (14) A. Emmanuel: «Les profits et les crises», Paris, Maspero, 1974, P. 17-18.
- (15) H. Denis: Op. Cit.: p. 120.
- (16) Op. Cit.: P. 113-118.
- (17) هنا لا بد ان نشير الى ان معالجة المسألة الاقتصادية في النظرية الاقتصادية الغربية ، ذات طابع سكوني وتجزيئي في آن معاً : فالعلاقة مع الخارج في المرحلة الآتفة الذكر لم تكن علاقة بين أطراف اقتصادية لكل منها استقلاليتها الذاتية . بل كانت العلاقة مع الخارج تدس انطلاقة من حركية الامة تجاه الآخر .

- (18) ان نمو وتبلور متطلبات جديدة داخل الدولة - الأمة لا يضربنا بشيء لأن السؤال يبقى قائماً وهو كيف انخرطت هذه المستجدات في السياق العام وما هو الدور الذي قامت به في دفع النظام الناشئ وفق هذه الوجهة أو تلك.
- (19) أنرست مندل: النظرية الاقتصادية الماركسية، بيروت، دار الحقيقة، 1972، ج 1، ص: 117 - 119.
- (20) Histoire économique des grands pays capitalistes, Paris, E 100, 1977, p. 74.
- (21) A. G. Frank: «L'accumulation dépendante, Paris, Anthropos, 1978, P. 36.
- (22) Op. Cit.: p. 100.
- (23) Ibid: p. 120-122.
- (24) J. Marchal: «Cours d'économie politique, librairie de Médecins, Paris, 1955, p. 93.
- (25) H. Denis: Histoire,... P. 153.
- (26) أرييل رول: مرجع سابق: ص: 140 - 166.
- (27) H. Denis: Op. Cit: 334.
- (28) D. Ricardo: «Des Principes de L'économie politique et de l'impôt: Flammarion, Paris, 1977, p. 121-122.
- (29) J. Marchal: Op. cit.: p. 148.
- (30) J. Marchal: Op. Cit.: p. 147.
- (31) H. Denis: Op. Cit.: p. 474.
- (32) أرييل رول: مرجع سابق: ص: 300 - 302.
- (33) J. Marchal: Op. Cit. P. 151.
- (34) ماركس: البيان الشيوعي، ترجمة العفيف الأخضر، 1975، ص 57.
- (35) المرجع نفسه: ص: 108.
- (36) حسن الضيقة: الأيديولوجية الماركسية أو الوجه الآخر للفكر الاستعماري الغربي الحديث، مجلة الغدير، عدد 6، 1981.
- (37) Marx: Le Capital: L. 3, T. 1, Ed. sociales, paris, 1973, p. 341.
- (38) هيجل: محاضرات في فلسفة التاريخ، الجزء الأول: العقل في التاريخ، دار التنوير، 1981، ص: 175.
- (39) R. Aron: Les étapes de la pensée sociologique, Paris, gallimard, 1967, p. 81-124.
- (40) حسن الضيقة: في الفكر السياسي الماركسي، العرفان، ع 3، 1982.